المقدمة

الحمدُ لله نحمـدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسـنا، وسيئاتِ أعمالِنا، منْ يهدهِ اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه، أما بعد:

فإنَّه لا يخفى على كلِّ منْ له إلمامٌ بالعلومِ الإسلاميةِ أنَّ السُنَّةَ النبويةَ هي مصدرُ التشريعِ الإسلامي مع كتابِ الله، وهى أصلٌ أساس من أصولِ الأحكامِ الشرعية.

يقـولُ الله سُبْحَانَه وتَعَالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

ويقول عَزَّ وجَلّ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾ [النساء: ٦٥].

وتكمُنُ أهميـةُ السنّـةِ النبـويـةِ أيضـاً في أنّها شارحـةٌ لكتـابِ الله، ومُفسّرةٌ لـه، فهي مُبَـيِّنَـةٌ لِمُشْكِلِهِ، وَمُفَصّلَـةٌ لِمُجْمَلِهِ، ومُخَصّصَةٌ لِعَامِّهِ، ومُقَيّدةٌ لِمُطْلَقِهِ، ومُوَضّحَةٌ لِمُبْهَمِهِ، وإنّه لا يمكنُ العمـلُ بكثيـرٍ من الأحكامِ

الواردةِ في القرآنِ الكريمِ إلا إذا اجتمعَ إليها بيانُ رسولِ الله ﷺ.

يقول عَزَّ وجَلّ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

ويقول سُبْحَانَه وتَعَالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤].

لذا فقدْ حَرَصَ السلفُ الصالحُ، جيلاً بعدَ جيلٍ، على تَلَقِّي الحديثَ مع الحفظِ والضبطِ التامِّ، والدِّقَةِ والأمانةِ عندَ التحملِ والأداءِ والتبليغِ، امتثالاً لقولِ رسولِ الله ﷺ لصحابته في حَجَّةِ الوداع: «لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ»(١).

وقوله ﷺ: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثاً فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ»(٢).

وقد وَجَدَتِ السُّنَّةُ النبويةُ من علماءِ هذه الأمةِ العنايةَ والتمحيصَ والضبطَ، وقاموا بجهودٍ مُضْنِيةٍ لِصيانَتِها والحفاظِ عليها من تحريفِ المُفْترين، وشُبَهِ الزائفين، وعَبَثِ المُضَلِلين.

ولقد رأيتُ أنَّ قضيةَ مُخْتَلَفِ الحديثِ، والكشفَ عنْ منهجِ العلماءِ في

---

(١) **صحيح البخاري**: (١/ ١٥٧) (٣) كتاب العلم (٩) باب قول النَّبِيّ ﷺ: «رب مبلغ أوعى من سامع» (٦٧). من طريق عبد الله بن عون، عن محمد بن سيرين، عن عبد الرحمن بن أبي بَكْرة، عن أبيه به.

(٢) **سنن أبي داود**: واللفظ له: (٤/ ٦٨) (١٩) كتاب العلم (١٠) باب فضل نشر العلم (٣٦٦٠)، **سنن الترمذي**: (٥/ ٣٣) (٤٢) كتاب العلم (٧) باب ما جاء في الحث على تبليغ السامع (٢٦٥٦)، **سنن ابن ماجه**: (١/ ٨٤) المقدمة (١٨) باب من بلغ علماً (٢٣٠). من طرقٍ عن زيد بن ثابت به. وقال الترمذي: حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

التوفيقِ بين ما ظاهـرهُ التعارضُ من الأحـاديثِ، من المباحـثِ الجديرةِ بالاهتمامِ والبحثِ والدراسـة، وهـذا ما دفعني إلى اختيـارِ مـوضـوعِ هـذا البحث، وجعلته بعنوان: «مختلفُ الحديثِ بينَ الفقهاءِ والمحدثين».

وأردتُ بهذه الدراسةِ إزالةَ الشبهاتِ التي أثيرت قديماً وحديثاً حولَ التعارضِ بينَ بعضِ الأحاديثِ، وإيضاحَ وجهِ الحقِّ فيها.

فقـدْ وجدنا كثيراً من المُغْرِضينَ الذينَ أثاروا الشبهاتِ لم يَتَوَخَوُا الحقيقةَ العلميةَ، وإنّما ساقَتْهُم أهوائُهم وعواطفُهم إلى ما قاموا به من طعنٍ وتَشْكيك.

كما ثبتَ لنا سوءُ نيةِ بعضِ المعاصرين ممن ينتسبُ إلى الإسلام، فخاضـوا في دينِ الله بغيرِ علمٍ ولا هدىً ولا بصيرة، وردَّدوا ما يقولُه المستشرقون من غير نظـرٍ أو تمحيصٍ، ونشـروه بينَ المسلمينَ على أنَّه الحقُّ، مما يدلُّ على تحاملِهم الشديدِ على السُّنَّةِ النبويةِ المطهرةِ.

ومن ناحيةٍ أخرى، نرى بعضَ المبتدئينَ في النظرِ في علومِ الشريعةِ، لا يُحْسنونَ التعاملَ مع هذه الأحاديث، رَغْمَ تَعَرُّضِ كبـارِ العلماءِ من الأئمـةِ المحققينَ لبيانِ طُرُقِ ومسالكِ التوفيقِ أو الترجيح بين ما ظاهِرُه التعارضُ من الأحاديث.

فأردتُ أنْ أوضحَ من خلالِ هذه الدراسةِ أنَّ التعارضَ بين الأحاديثِ إنّما هو في الظاهرِ، وأنّ كلامَ رسولِ الله ﷺ لا يُمْكِنُ أنْ يخالفَ بعضُه بعضاً؛ لأنَّه جُزءٌ من الوحي، كما قال سُبْحَانَه وتَعَالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤].

وأنّه يجبُ الإيمانُ به، والعملُ بمقتضاه، كما قال سُبْـحَانَه وتَعَالى:

﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وتنبثقُ أهميةُ البحثِ والدراسةِ في قضيةِ التعارضِ بينَ الأحاديثِ، لِمَا يتطلبُ ذلكَ من دراساتٍ متعددةِ الجوانبِ: أصوليةٍ، وفقهيةٍ، وحديثية.

فَلِمختلفِ الحديث تعلقٌ وارتباطٌ بالفقهِ وأصولِه، والحديثِ وعلومِه.

يقول الإمامُ النوويُّ: «هذا فَنٌّ مِنْ أهمِّ الأنواعِ، ويضطرُّ إلى معرفتِهِ جميعُ العلماءِ من الطوائفِ... وإنما يكملُ له الأئمةُ الجامعونَ بين الحديثِ والفقهِ، والأصوليونَ الغواصونَ على المعاني»[1].

فالأصوليونَ تَعَرَّضوا له ضمْنَ مَبْحثِ التعارضِ والترجيحِ الذي يبحثُ في التعارضِ بينَ الأدلةِ الشرعيةِ من: قرآنٍ، وسنةٍ، وقياسٍ، وغيرها.

كما أنّ الفقهَ مِنْ أهمِّ الغاياتِ لعلمِ اختلافِ الحديث، وهذا العلمُ مِنْ أهمِّ أسبابِ اختلافِ الفقهاءِ في الأحكامِ الشرعيةِ، فمعظمُ أبوابِ الفقهِ يوجدُ فيها حديثٌ يخالفُهُ حديثٌ آخرَ أو أحاديث في الظاهر.

وأمَّا المصنفونَ في علومِ الحديثِ فقد أفردوا مَبْحثاً مُسْتقلاً اصطلحوا على تسميتِهِ: بـ «مختلف الحديث».

لذا نجدُ أنّ المحدثينَ الفقهاءَ هم الذين يَهْتَمُّونَ به، ويجتهدون في تأويلِهِ لدفعِ التعارضِ الظاهريِّ بين الأحاديثِ الواردةِ في المسألةِ الواحدةِ؛ لأنّ آراءَهم الفقهيةَ مبنيةٌ على أساسٍ من هذا الاجتهادِ في التأويل.

---

(١) التقريب مع تدريب الراوي (٢/ ١٩٦)، وانظر في أهمية هذا العلم وصعوبته (ص ٨٠) من هذا البحث.

ولقدْ أدركَ أهميـةَ هذا الموضوع بعضُ العلماءِ فأفردوا للكتـابةِ فيه مصنفـاتٍ خاصة، وإنْ اختلفت مناهجُهم، ومنهم الإمامُ الشافعي، وابنُ قُتَيْبَة، والطحاويُّ.

* **هذا وقد اقتضت طبيعةُ البحثِ اختيارَ الخطةِ الآتيةِ في كتابته، والتي اشتملت على مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثةِ فصولٍ، وخاتمةٍ، وفهارس.**

ـ **أمّا المقدمةُ،** فذكرتُ فيها مكانةَ السنّةِ، وسببَ اختيارِ الموضوع، وأهميتَه، وخطةَ البحثِ التي نحنُ بصددها.

ـ **وتعرضتُ في التمهيدِ** لتعريفِ مختلف الحديث، ومُشْكِله، والتعارض.

ـ **وجعلتُ الفصلَ الأَوّلَ** بعنـوان: «نشأةُ علمِ مختلفِ الحديثِ، والتصنيفُ فيه بإيجاز».

ـ **وبينتُ في الفصلِ الثاني**: «أهميةَ علمِ مختلف الحديث ومكانته» ضمنَ ثلاثةِ مباحث:

تناولتُ في **المبحثِ الأول**: أهميةَ علمِ مختلف الحديثِ وصعوبته.

وتحدثتُ في **المبحثِ الثاني**: عن مكانةِ مختلفِ الحديثِ بين علومِ الحديثِ المختلفةِ.

وتعرضتُ في **المبحثِ الثالث**: لمنهجِ علمـاءِ السنّةِ في مختلفِ الحديثِ منْ خلالِ مؤلفاتِهم، واخترتُ منهم: ابنَ أبى شيبةَ، والبخاريَّ، والترمذيَّ، وابنَ حَزْم.

ـ **وبحثتُ في الفصلِ الثالث**: «المَخْرجَ من الاختلافِ والتعارضِ بين الأحاديث».

ومهدتُ له بِبَيانِ آراءِ العلمـاءِ من المحـدثينَ والفقهاء في ترتيـبِ دفعِ

التعارض، ثم انتقلتُ إلى عرضِ هذه القواعدِ حسبَ ترتيبها عند المحدثين، وتناولتُها بشيءٍ من التفصيل، مع ذكرِ أمثلةٍ لما أوردتُه من أوجهِ الجمعِ أو النسخِ أو الترجيح، وذلك في ثلاثةِ مباحث:

تناولتُ في **المبحثِ الأول**: قاعدةَ الجمعِ، فعرّفتُه لغةً واصطلاحاً، وذكرتُ شروطَه، ثم فصّلتُ القولَ في أنواعِ الجمعِ بين المتعارضين من خلالِ الأمثلة التي أوردتُها لهذه الأنواع حسب الترتيبِ الآتي: الجمعُ ببيانِ اختلافِ مدلولي اللفظِ، والحالِ، والمحلِّ، والأمرِ والنهيِ، والعامِّ والخاصِّ بأقسامه، والمطلقِ والمقيد.

وذكرتُ في **المبحثِ الثاني**: قاعدةَ النسخِ، فعرفتُه، وذكرتُ أهميتَه، وشروطَه، وأقسامَه، ثم ذكرتُ الطُرُقَ التي يُسْتدلُّ بها على النسخِ، والتي تساعدُ في معرفةِ وجوده، وهي: ما يعرفُ بتصريحِ رسولِ الله ﷺ، أو بقولِ الصحابة، أو بالتاريخِ، أو بدلالةِ الإجماع.

وفي **المبحثِ الثالث** تناولتُ: قاعدةَ الترجيحِ، فعرَّفتُه، وبينتُ موقفَ العلماءِ من العملِ بالراجح، وذكرتُ شروطَه، ثم تعرضتُ لكيفيةِ الترجيحِ، وبينتُ أنّ الأنواعَ التي على أساسها يتمُّ ترجيحُ أحدِ الحديثينِ المتعارضينِ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ أساسيةٍ وكليةٍ، وكلّ قسمٍ يضمُ عدداً من الوجوه المعتبرةِ في الترجيح، وهي كالآتي:

الأول: الترجيحُ باعتبارِ السندِ وما يتعلقُ به، ويشتملُ على الترجيحِ بكثرةِ الرواةِ، أو بشدةِ الضبطِ والحفظ، أو ترجيحُ صاحبِ القصة، أو المباشرِ لها، أو بفقهِ الراوي وعلمهِ، أو بتأخرِ إسلامِ الراوي، أو ترجيحُ السماعِ على غيره من أنواعِ التحمل، أو ترجيحُ حديثِ مَنْ جمعَ بين المشافهةِ والمشاهدة.

الثاني: الترجيحُ باعتبارِ المتنِ وما يتعلقُ به، ويشتملُ على الترجيحِ بكونِ المتنِ سالماً من الاضطرابِ، أو كونِ الحديثِ مشتملاً على الحُكْمِ والعِلْةِ، أو مشتملاً على تأكيدٍ، أو بكونِ الحديثِ منسوباً إلى النَّبي ﷺ نَصّاً وقولاً.

الثالث: المرجحاتُ باعتبارِ أمرٍ خارجي، ويشتملُ على ترجيحِ الحديثِ الموافقِ للقرآنِ، أو الموافق لحديثٍ آخرَ، أو بموافقةِ القياسِ، أو بموافقةِ الخلفاءِ الراشدين، أو بموافقةِ عملِ أهلِ المدينة.

وختمتُ البحثَ بخاتمةٍ ضَمَّنْتُهَا أهمَّ النتائجِ التي توصلتُ إليها.

* هذا، وقد عَزوتُ الآياتِ الواردةَ خلال البحثِ إلى موضعها من القرآنِ الكريم بذكرِ اسم السورةِ ورقمِ الآيةِ، وأرجعتُ الأحاديثَ إلى مصادرِها من كتبِ السنّة الشريفة، وخرّجتُها، وترجمتُ لِمَنْ رأيتُ ضرورةَ التعريفِ بهم من الأعلام، وشرحتُ معانيَ الكلماتِ الغريبةِ كما جاءت في معاجم اللغةِ وغريبِ الحديث.

* ثم ذيلتُ البحثَ بفهارسَ للآياتِ القرآنية، والأحاديثِ النبويةِ، والأعلامِ، وقائمة المصادرِ والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وبعدُ، فإني لم آلُ جُهْداً في إخراجِه على أحسنِ صورةٍ، وأكملِ هيئةٍ، مبتغياً بذلك مرضاةَ ربِّ العالمين، فإنْ كان كما أبتغي فالمنّة من الله ربِّ العالمين، وإنْ كانت الأخرى فمني، وحسبي أنّه جهد المُقِلِّ، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلِّ اللهمَّ وسلِّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *